عنقود اشتراك المواطنين والرقابة على سلطات الحكم

المستشار القضائي للحكومة:

موظف دوله تعينه الحكومة بتوصية من وزير العدل وتملك ايضا الحكومة صلاحية عزله. على المرشح لهذا المنصب ان يكون صاحب مؤهلات لتولي منصب قاضي في المحكمة العليا.
المستشار القضائي للحكومة مسؤول عن الحفاظ على سلطة القانون وفرضها بالمعنى الجوهري ويعمل رئيسا للنيابة العامة ويقدم المشورة للحكومة في المجال القضائي
بإمكان المستشار القضائي للحكومة ان يتشاور مع الحكومة حول سياسة اساليب عمله ولكن عند وجود خلاف مع الحكومة فإن الحسم يكون بيده.
وظائف المستشار القضائي للحكومة: -

1- تقديم المشورة القضائية للحكومة والوزراء ومؤسسات الدولة والحرص على قانونية اعمالها.
2- تقديم المساعدة للحكومة في إعداد القوانين
3- تمثيل المصلحة العامة والحفاظ على سلطة القانون
4- تمثيل الدولة في المحاكم
5- مسؤول عن هيئات الدعاوي الجنائية حيث انه يملك صلاحية اتخاذ قرار بتقديم لائحة اتهام والمحاكمة منهم جنائية لأي شخص او جهة مسؤوله.

الإشراف والمراقبة على المستشار القضائي للحكومة:

1- **الحكومة:** تملك صلاحية اقالته.
2- **الكنيست:** تستطيع ان تنتقد قراراته.
3- **القضاء:** يبحث في الدعاوى المقدمة ضد قراراته وتستطيع تغييرها.
4- **وسائل الاعلام:** بإمكانها انتقاد قراراته وتحويلها الى قضية مركزيه على جدول البحث العام.

يعمل المستشار القضائي للحكومة بوظيفه مزدوجة تجاه الحكومة، فمن جهة يقدم لها المشورة القضائية بما يتعلق بقانونية اعمالها ويمثلها محاميا للدفاع عنها امام المحكمة ومن جهة اخرى فانه يعمل مندوبا عن الجمهور في مسألة الحفاظ على سلطة القانون وعلى قانونية اعمال الحكومة .

لجنة التحقيق الرسمية:

تشكل بناء على قرار من الحكومة وتحدد الحكومة صلاحياتها ويقرر رئيس المحكمة العليا تركيبتها ويرأسها قاض يتمتع بثقة الجمهور
هدفها التحقيق في موضوع ذو عمومية وضروري وحيوي والمقصود موضوع خطير حادث او عمل او تقصير ان للسلطة ضلع فيه مما ادى لحدوث ازمة ثقة بين الجمهور والسلطة.
تقوم اللجنة بفحص الموضوع والتحقيق به وتقدم استنتاجاتها وتوصياتها للتنفيذ.
هذه اللجنة هي هيئة شبه قضائية تملك صلاحية استدعاء الشهود والزامهم بالمثول امامها والتحقيق معهم وتستطيع فرض غرامة على من لا يمثل امامها.
تكون مداولاتها علنية الا إذا كانت هناك اسباب خاصة فتكون سرية.
تقدم اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها للحكومة ومع انه بموجب القانون توصياتها ليست ملزمة للحكومة الا انه عادة ما تطبق الحكومة توصياتها.
مثال: لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الحكومة رابين ولجنة التحقيق في احداث اكتوبر عام 2000.

لجنة تحقيق برلمانية:

لجنة تحقيق تشكلها الكنيست تتألف من أعضاء كنيست وهي مفوضة بفحص أعمال الحكومة، وأعضائها يمثلون الأحزاب في الكنيست ومن وظائفها معالجة مسائل اجتماعية ومسائل تتعلق بأعمال الحكومة ومسائل لها أهمية قومية ووطنية.
لهذه اللجنة صلاحيات مشابهه لصلاحيات لجنة ثابتة في الكنيست ولا تملك صلاحيات قضائية ويمكنها استدعاء مستخدمي الدولة فقط.

المشاركة السياسية للمواطنين:

وتعني التوجه من قبل المواطنين إلى هيئات رقابة منظمة مثل محكمة العدل العليا ومندوب شكاوى الجمهور وأيضا المشاركة في المظاهرات والإضرابات السياسية وما شابه، والمشاركة الفاعلة في الانتخابات والحياة السياسية والحراك السياسي والاجتماعي الناقد من خلال وسائل الاعلام والفن والرأي العام.

مؤسسة مراقب الدولة:

يقف مراقب الدولة على رأس مؤسسة تشرف على عمل السلطة في مجال الإدارة السليمة, الاقتصاد توزيع الأموال والتعيينات , ويفحص اذا كانت هذه الأجهزة تعمل وفق القانون وتتبع قواعد النجاعة والتوفير والأمانة.

مندوب شكاوى الجمهور:

هي مؤسسة تابعة لمراقب الدولة يعالج المندوب شكاوى المواطنين ضد السلطة ومؤسساتها أو ضد أصحاب مناصب مسوا بحقوقهم او قاموا بأعمال غير سليمة.

محكمة العدل العليا:

تنظر باعتبارها درجة قضائية اولى وأخيرة في القضايا بين المواطنين والسلطة ولا تعمل محكمة العدل العليا بمبادرة ذاتية انما فقط في حال التوجه اليها بواسطة التماس خطي من قبل المواطنين ويسمى مقدم الشكوى مقدم الالتماس، اما السلطة الموجه اليها الالتماس فتتسمى المجيبة لان عليها أن تجيب وأن ترد على الالتماس امام المحكمة.

محكمة العدل العليا، تتيح أو تمكن كل شخص او منظمة الالتماس ضد قرارات سلطات الدولة أو هيئات وأجسام حكومية عامة التي يعتقد أنها تسببت له بظلم أو مسّت بحقوقه وتعمل من خلال أوامر تلغي قرارات أو اعمال سلطات الدولة مثل:

- أمر احترازي أو أمر مشروط: أمر من محكمة العدل العليا للمدعى عليه في الالتماس للمثول أمام المحكمة وعرض موقفه.
- أمر مؤقت: أمر يعطى للمجيبة في القضية ويقضي بتجميد الوضع القائم الى حين الانتهاء من بحث الالتماس ويعطى في الحالات التي يدور الحديث فيها عن خطوات غير قابلة للتغيير من قبل السلطات.
- أمر نهائي: أمر يصدر في نهاية التداول والبحث في الالتماس ومعناه او مفهومه قبول الالتماس في المحكمة، الغاء قرار السلطة وتوجيهها بالنسبة لكيفية التصرف والعمل.

وظائف وصلاحيات محكمة العدل العليا:

1. حماية حقوق الانسان والمواطن والاقليات.
2. تقييد السلطة.
3. الحفاظ على المبادئ الاساسية لدولة اسرائيل.
4. الحفاظ على مبدأ سلطة القانون.
5. حامية للديمقراطية.

أسئلة حول الموضوع

طريقة حل سؤال عنقود:

- **عرض المصطلح الأول (40%)**
- **عرض المصطلح الثاني (40%)**
- **ربط المصطلحين بموجب السؤال في البند الثالث (20%)**

اشتراك المواطنين والرقابة على سلطات الحكم

1. اعرض المصطلح **لجنة تحقيق برلمانية.**
   اعرض **مبدأ التعددية**
   اشرح كيف يتحقق **مبدأ التعددية** في عمل هذه اللجنة.

2. اعرض المصطلح **لجنة تحقيق رسمية.**
   اعرض **مبدأ تقييد السلطة**
   اشرح كيف يتحقق **مبدأ تقييد السلطة** في عمل هذه اللجنة.

3. اعرض **مبدأ تقييد السلطة.**
   اعرض **وظيفة مراقب الدولة**
   اشرح كيف ينعكس هذا المبدأ من خلال إحدى **وظائف مراقب الدولة.**

4. اعرض **مبدأ تقييد السلطة**
   اعرض **وظيفة المستشار القضائي**
   اشرح كيف تعزز احدى وظائف **المستشار القضائي للحكومة** هذا المبدأ.

5. اعرض **وظيفة مندوب شكاوى الجمهور.**
   اعرض **مبدأ تقييد السلطة.**
   اشرح كيف ينعكس **مبدأ تقييد السلطة في هذه الوظيفة.**